مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 8 العدد 2ج، 2011، ص ص 1121- 1147

الصحافة الأردنية ---- النشأة والتطور (1920 – 2005)

حاتم علاونة *

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مسيرة الصحافة الأردنية منذ نشأتها وحتى الآن والتعرف على أبرز خصائص كل مرحله من مراحل تطورها، إضافة إلى التعرف على واقع الحريات الصحفية، وفيما إذا كانت قوانين المطبوعات والنشر الناظمة لتلك الحريات قد ساهمت في دفع مسيرة الصحافة الاردنية أو تراجعها، وذلك من خلال استخدام المنهج التاريخي الذي يقوم على تعقب الظاهرة وربط الأحداث ببعضها.

وخلصت النتائج إلى أن قوانين المطبوعات والنشر بكافة تعديلاتها، لم تسهم كثيراً في رفع سقف الحريات، بل إن هذه القوانين وفي كثير من الأحيان وسّعت من المحظورات وغلّظت العقوبات. وبعودة الحياة النيابية إلى الأردن، عام 1989، ازدهرت الصحافة الأردنية وأصبح هناك هامش من الحرية ليس في مجال النشر وحسب، بل في معالجة مواضيع حساسة كانت الصحف شبه الحكومية تحاول تجنبها.

وأظهرت النتائج أن الصحافة الأردنية لعبت دوراً بارزاً في عرض الآراء المتباينة بين القوى السياسية المختلفة، وساعدت في تحريك الجدل حول الأفكار التقليدية التي كانت تعتبر من المناطق المحرمة. إضافة إلى دورها في كشف العديد من قضايا الفساد التي أثبتت فيها تورط مسؤولين من مختلف المناصب الإدارية، وكشف التجاوزات في التعيينات وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحه العامة.

المقدمة:

تعد الصحافة الأردنية من أحدث الصحافات العربية، وذلك لأن وجودها ارتبط بتأسيس إمارة شرق الأردن، في أوائل العشرينيات من القرن الماضي.

وقد مرت الصحافة الأردنية، عبر مسيرتها التاريخية التي تصل إلى حوالي خمسة وثمانين عاما، بعدد من المراحل، كان لكل مرحلة منها خصائصها وسماتها، من حيث صدور الصحف وأعدادها وتوجهاتها وحرياتها، وقوانين المطبوعات والنشر التي تم تطبيقها، ومن حيث الأحداث والظروف التي شهدتها كل مرحلة من مراحلها.

ولما كانت كل مرحلة من مراحل تطور الصحافة الأردنية تتصف بمميزات وسمات خاصة قد تختلف عن غيرها، إلا أنها جميعا تشكل السمات والخصائص الرئيسة للصحافة الأردنية، منذ

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2011.

* قسم الصحافة والإعلام، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

نشأتها وحتى يومنا هذا، على اعتبار أن كل مرحلة منها، ما هي إلا امتداد لما قبلها، وتؤثر فيما يتبعها.

وعلى الرغم من أن الصحف الأردنية لم تر النور طوال فترة الحكم العثماني للبلاد، التي أطبق فيها الجهل والتخلف الفكري والاجتماعي والثقافي على الأردن، إلا أن إصدار الصحف كان متزامنا مع قيام الكيان السياسي الأردني، فصدرت الصحف التي كانت لها مواقفها السياسية الواضحة من الانتداب البريطاني، والذي مارس بدوره العديد من الإجراءات التعسفية بحق هذه الصحف التي تبنت غالبيتها الشعارات الوطنية والقومية التي طرحتها الثورة العربية الكبرى، الداعية إلى تحقيق الوحدة والحرية والاستقلال في الأردن وفي المنطقة.

وتتناول هذه الدراسة المراحل التي شهدتها الصحافة الأردنية، وذلك باستعراض أهم الصحف والمجلات التي صدرت في كل مرحلة، وتوضيح الخصائص والسمات التي ميزت كل مرحلة من هذه المراحل، مع الإشارة إلى قوانين المطبوعات والنشر التي رافقت المسيرة الصحفية الأردنية، وتطبيقاتها على الصحف وتأثيرها على الحريات الصحفية، وبالتالي على جماهيرية هذه الصحف وإقبال القراء عليها.

ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى ما يلي:

1. المرحلة الأولى (صحافة ما قبل الاستقلال): وتتضمن صحافة العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات.
2. المرحلة الثانية (صحافة ما بعد الاستقلال): وتتناول صحافة الخمسينيات والستينيات.
3. المرحلة الثالثة (صحافة المرحلة العرفية): وتشتمل على صحافة السبعينيات والثمانينات.
4. المرحلة الرابعة (صحافة المرحلة الديمقراطية): وتعنى بصحافة التسعينيات، والسنوات الخمس الأولى من القرن الحالي.

الدراسات السابقة:

- دراسة علاونة (2000) وعنوانها: خصائص الصحافة الأردنية اليومية في التسعينيات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على سمات وخصائص الصحافة اليومية الأردنية في مرحلة التسعينيات، وذلك من خلال تحديد مدى الاهتمام والتركيز الذي توليه لأنماط الكتابة الصحفية (الخبر، التقرير، الحديث، المقال، التحقيق) وأنواع المضامين التي تعرضها هذه الأنماط (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...الخ) وجهة التغطية أو المعالجة الصحفية (محلية، عربية، دولية)، والتعرف على المصادر التي تستقي منها الصحف اليومية أخبارها، ونوع التغطية الصحفية، وغيرها العديد من الجوانب التي تحدد هذه الخصائص.

- دراسة نجادات (2000) العوامل المؤثرة في تحديد الاتجاهات الإخراجية في الصحف الأردنية اليومية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع الراهن للاتجاهات الإخراجية، المطبقة في الصفحة الأولى من الصحف اليومية الأردنية، وكان من أهم نتائجها أن الصحف الأردنية تتصف بالنمطية في شكل صفحاتها الأولى، وأن هذا الشكل لا يلعب دورا كبيرا في تفضيل القراء لصحيفة على أخرى.

- دراسة موسى (1998) وعنوانها تطور الصحافة الأردنية (1920- 1997)

تناولت هذه الدراسة تطور الصحافة الأردنية منذ عام 1920 وحتى عام 1997. وقسمت هذه الدراسة تطور الصحافة الأردنية، إلى عدد من المراحل، أولها: بدايات الصحافة الأردنية وروادها، وثانيها: صحافة ما بعد الاستقلال 1946- 1971، وثالثها: صحافة المؤسسات الكبيرة، منذ عام 1971 وحتى عام 1989، كما تطرقت إلى الصحافة الأردنية في ظل التعددية السياسية والديموقراطية، التي دخل الأردن غمارها، في أواخر عام 1989

- دراسة أبو عرجه (1996) وعنوانها الصحافة الأردنية المعاصرة: دراسة في نشأتها وتطورها

قدمت هذه الدراسة لمحة تاريخية للصحافة الأردنية منذ بدايات تأسيسها، وصولا إلى الصحافة الأردنية الحديثة، وقدمت تعريفا للصحف اليومية كالدستور والرأي والأسواق، وعرفت بالصحف الأسبوعية والصحف الحزبية.وتناولت الدراسة أبرز الصحف والمجلات المتخصصة، كالمجلات العلمية المحكمة، والصحف والمجلات الجامعية، والمجلات الثقافية، والدينية، وصحف الأطفال، والمجلات الطبية، والصحف الإعلانية.

- دراسة أبو صوفه (1996) وعنوانها الصحافة في الأردن 1920- 1996

تناولت هذه الدراسة لمحة مختصرة عن أبرز الصحف الأردنية، التي صدرت في الفترة ما بين عامي 1920- 1996. وعرّفت هذه الدراسة بكل صحيفة من الصحف التي تضمنتها هذه الدراسة، والتي بلغ عددها 79 صحيفة ومجلة واشتمل التعريف بكل صحيفة أو مجلة على سنه الصدور، ومؤسسها ورئيس تحريرها، وأسباب توقفها عن الصدور، ومقتطفات من افتتاحياتها أو مقالات كتابها.

- دراسة Ayish, El – Sarayrah & Rifai (1994)

التي تؤكد وجود نوع من التفاهم بين الحكومة والقطاع الخاص، وذلك فيما يتعلق بملكية وسائل الإعلام بدءا من ظهور أول صحيفة أردنية وهي جريدة "الحق يعلو" عام 1920م، وحتى وقتنا الحاضر، هذا التفاهم مفاده أن يمتلك القطاع الخاص الصحافة المطبوعة، وتمتلك الحكومة الصحافة الإلكترونية (الإذاعة والتلفزيون).

ويمكن القول إن الصحافة المطبوعة تمتعت بشيء من الحرية منذ الخمسينيات، إلا أنها تمتعت بقسط وافر من الحرية بعد عام 1989م، حيث أصبحت الصحف تتناول الموضوعات العامة على صفحاتها بهامش كبير من الحرية، ومما عزز هذا النهج إصدار قانون المطبوعات والنشر رقم (10) لعام 1993م، الذي عدّ في حينه ليبراليا متقدما.

- دراسة حماد (1992) وعنوانها الصحافة اليومية الأردنية

توصلت هذه الدراسة إلى أن الصحافة اليومية الأردنية، تطورت كثيرا خلال الفترة ما بين (1967 – 1987)، فازداد عدد صفحاتها من ثماني صفحات عام (1967) إلى معدل (20) صفحة عام (1987)، وازدادت المساحات الإعلانية التي شكلت ما يزيد عن (80%) من واردات هذه الصحف، وارتفع توزيع البعض منها من حوالي ثلاثة آلاف نسخة يوميا، إلى حوالي (60) ألف نسخة، كما تعددت مصادر أخبارها وتحسنت تقنياتها، من حيث صف الحروف والتصوير والطباعة الملونة والإخراج.

- دراسة موسى (1991) وعنوانها: الصحافة في قوانين المطبوعات والنشر (1953-1989).

استعرضت هذه الدراسة قوانين المطبوعات والنشر التي صدرت منذ عام (1953) وحتى عام (1989)، والتي تضمنت أربعة قوانين، وقدمت مقارنة تحليلية لهذه القوانين، اشتملت على الأسباب الموجبة لإصدار كل قانون، وأبرز المواد التي تضمنها، والنتائج المترتبة على تطبيقاته على الصحافة الأردنية.

- دراسة العرموطي والزيادات (1989) وعنوانها البيئة القانونية للصحافة في المملكة الأردنية الهاشمية

قدم الباحثان من خلال هذه الدراسة تحليلا للتشريعات الإعلامية والضوابط القانونية للصحافة في الأردن، باستعراض عدد من الحالات والقضايا التي أثارت جدلا بين الصحافة والسلطة التنفيذية.

- دراسة موسى (1988) وعنوانها خصائص الصحافة الأردنية ممثلة بصحيفة الرأي

أظهرت هذه الدراسة أن الصحافة الأردنية، تقدم مضامين متنوعة على غرار الصحافة العالمية، وأن هذه المضامين متعددة، وتغطي مختلف جوانب الحياة العامة، وتحرص على التوازن بين ما هو محلي وقومي وعالمي، وأكدت الدراسة أن السمات الإيجابية، التي تميز هذه الصحافة تفوق السلبيات التي تدينها، موضحة أنها تمارس مهماتها بمسؤولية اجتماعية ملتزمة.

- دراسة عبيدات (1983) وعنوانها الصحافة في شرق الأردن

قدمُ الباحث من خلال هذه الدراسة لمحة عن الصحافة في عهد إمارة شرق الأردن، معرفا ببعض الصحف والأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بها، وقوانين المطبوعات والنشر التي تم تطبيقها عليها، والقضايا الكبرى التي اهتمت بها وطنيا وقوميا.

وأوضحت الدراسة أن قراء الصحف الأردنية اليومية يفضلون الاتجاهات الإخراجية المحدثة على غيرها من الاتجاهات الأخرى.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الصحافة اليومية الأردنية، تقدم مضامين متنوعة، موزعة على معظم أنماط الكتابة الصحفية، وتراعي التوازن بين ما هو إعلامي وما هو إعلاني، وتعتمد كثيرا على مندوبيها ومراسليها في الحصول على الأخبار.

- دراسة شقوارة (1978) وعنوانها الإعلام والتنمية الوطنية

أظهرت هذه الدراسة أن مساهمة الصحافة اليومية الأردنية في التنمية الوطنية كانت ضئيلة، وأن الأخبار التي تتناول موضوع التنمية الاجتماعية كانت نسبتها قليلة جدا قياسا للمساحة المخصصة للأخبار التنموية.

وأشارت الدراسة إلى أن الصحف اليومية جميعها تصدر في العاصمة عمان، لذلك فهي تخاطب بالدرجة الأولى أهل المدن وتساهم في تعميق فجوة التباين الثقافي بين فئات المجتمع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها للمراحل التي شهدتها الصحافة الأردنية منذ تأسيسها في عام 1920 وحتى عام 2005، وتبيان خصائص وسمات كل مرحلة من هذه المراحل، مع الإشارة إلى أهم الصحف التي صدرت في كل مرحلة، وقوانين المطبوعات والنشر، وانعكاساتها على الصحف وعلى الحريات الصحفية.

وعلى الرغم من توفر الدراسات التي تناولت الصحافة الأردنية خلال مسيرتها الماضية، إلا أن هذه الدراسات تعرضت إلى مراحل وفترات محددة ولم تتوفر أية دراسة تناولتها منذ النشأة وحتى الآن، كما أن "المرحلة الديمقراطية" من تاريخها لم تحظ بعد بالدراسات الكافية. لذلك جاءت

هذه الدراسة لتقدم الصحافة الأردنية كبناء مترابط، خاصة إذا ما علمنا أن لكل مرحلة خصوصيتها وتأثيراتها على المراحل التي تأتي بعدها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مسيرة الصحافة الأردنية منذ عام 1920 وحتى الآن من خلال الوقوف على سماتها وخصائصها والظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها. وانعكاسات هذه الأوضاع عليها.

وتسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الحريات الصحفية التي شهدتها الصحافة الأردنية خلال مراحل تطورها، وذلك بإلقاء الضوء على قوانين المطبوعات والنشر، التي تم تطبيقها على كل مرحلة من مراحلها.

مشكلة الدراسة:

شهد الأردن خلال تاريخه السياسي الحديث، العديد من الأحداث المحلية والعربية، التي أثرت عليه تأثيرا مباشرا، كاحتلال فلسطين في عام (1948) والضفة الغربية في عام (1967)، ووحدة الضفتين في عام 1950، وحرب الخليج (1990)، واحتلال العراق (2003)، وغيرها من الأحداث، التي انعكست بدورها على الصحافة الأردنية.

لذلك فإن مشكلة الدراسة تتحدد في التعرف على تطور الصحافة الأردنية، وتحديد مراحل هذا التطور، وسمات وخصائص كل مرحلة من هذه المراحل.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي أبرز المراحل التي مرت بها الصحافة الأردنية؟
- ما هي السمات والخصائص التي تميز كل مرحلة من مراحل تطور الصحافة الأردنية؟
- هل استطاعت الصحافة الأردنية أن تحقق نهضة صحفية، فتصبح مؤسسات صحفية كبيرة لها قراءها؟
- ما هي الكيفية التي تناولت بها الصحافة الأردنية القضايا الوطنية والقومية؟
- هل تأثرت الصحافة الأردنية بالأحداث والأوضاع السياسية التي شهدها الأردن والمنطقة خلال مسيرتها التطورية؟
- هل كانت الصحافة الأردنية صحافة موالية للحكومات أم معارضة لها؟
- ما هو الدور الذي لعبته قوانين المطبوعات والنشر، في التأثير على الحريات الصحفية؟

- هل ساهمت الصحافة الأسبوعية بتطور الصحافة الأردنية؟
- ما هو موقع الصحافة الحزبية في مسيرة الصحافة الأردنية؟
- هل حظيت الصحافة الحزبية باهتمام القراء الأردنيين؟

منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي، لأنه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات، التي تقوم على تتبع سلسلة تاريخية، من الوقائع والأحداث ومحاولة الربط بينها.

ويقوم المنهج التاريخي على تعقب الظاهرة موضوع الدراسة منذ نشأتها، بقصد الوقوف على عوامل تغيرها، وانتقالها من حال إلى حال (عبدالكريم، 1987، 108) ويعتمد على وصف وتسجيل الوقائع والأنشطة ومن ثم تحليلها وإيجاد تفسيرات تقوم على أسس منهجية علمية، بغرض الوصول إلى نتائج تمثل حقائق وتعميمات (قنديلجي، 1992، 81)، مما يفيد أن هذا المنهج يتصف بالدقة والموضوعية والأمانة الفكرية (محمد سعيد، 1990، 111).

تطور الصحافة الأردنية:

شهدت الدولة الأردنية منذ تأسيسها في عشرينيات القرن الماضي، العديد من الأحداث السياسية، التي أثرت على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية...إلخ، ولما كانت الصحافة في الغالب انعكاساً للأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في أية دولة، فقد تأثرت الصحافة الأردنية بما شهده الأردن من أحداث، سواء كانت هذه الأحداث داخلية أم خارجية.

ويمكن القول إن الصحافة الأردنية مرت في مسيرتها التطورية بعدد من المراحل، حيث قسمها الباحث إلى أربع مراحل، منطلقا في ذلك من عدد من السمات والخصائص التي تميز كل مرحلة على حدة.

وهذه المراحل هي:

أولا: صحافة ما قبل الاستقلال (صحافة الإمارة).

ثانيا: صحافة ما بعد الاستقلال.

ثالثا: الصحافة العرفية.

رابعا: الصحافة الديمقراطية.

المرحلة الأولى (صحافة ما قبل الاستقلال: العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات)

تعود البدايات الأولى للصحافة الأردنية، إلى أوائل العشرينيات من القرن الماضي، وذلك عندما صدرت صحيفة (الحق يعلو)[1] في خريف عام (1920) والتي تعد أول صحيفة أردنية. أصدرها الأمير عبدالله بن الحسين من مخيمه في معان، أثناء تقدمه على رأس قوة عسكرية تمثل الثورة العربية الكبرى، التي انطلقت من الحجاز حاملة رسالة الأمة العربية، بهدف تحرير سوريا من الاستعمار الفرنسي، وبناء دولة العرب الكبرى، وصدر منها أربعة أعداد في معان وعددان في عمان (موسى، 1995، 261).

ويؤكد مروة أن الأردن لم يعرف قبل (الحق يعلو) صدور أية صحيفة خلال الحكم العثماني للبلاد، وما تلاه في الفترة التي سبقت تأسيس إمارة شرق الأردن (مروة، 1961، 346)، وكان مواطنوه يعتمدون على ما تنتجه سوريا وفلسطين ومصر من صحافة ومطبوعات (العرموطي، 1985، 7) إلا أن الحكومة عملت على شراء مطبعة[2] في عام (1922) كانت صحيفة (الشرق العربي) التي صدرت عام (1923) أول صحيفة أردنية طبعت عليها، وهي صحيفة رسمية صدرت أسبوعية وأحيانا نصف شهرية، واهتمت بنشر القوانين الرسمية والمقالات السياسية والأخبار العالمية، إلا أن المواقف الوطنية والقومية التي نهجتها الصحيفة لم ترق لحكومة الانتداب البريطاني، فتم تحويلها في عام (1926) إلى الجريدة الرسمية لحكومة شرق الأردن، وما زالت تصدر حتى الآن (موسى، 1989، 230).

وعرف الأردن الصحافة الأهلية في وقت مبكر من نشأته. فقد أصدر القطاع الخاص في عام (1927) أربع صحف هي (جزيرة العرب) و(الشريعة) التي تم إيقافها بعد أن صدر منها عشرة أعداد، لنشرها أخبارا غير صحيحة ومضرة بحالة الأمن في مدينة الكرك، و(صدى العرب) التي توقفت بعد عام من صدورها، لنشرها مقالا لاذعا تناولت فيه المعاهدة الأردنية – البريطانية، و(الأردن)[3] التي استمرت في الصدور، إلى أن تم إيقافها في عام 1982 (دائرة المطبوعات والنشر، 1977، 12)، أما أول مجلة أردنية فكانت مجلة (الحمامة) التي صدرت في عام (1923) (الفهد، 1981، 88).

واتسمت صحافة العشرينيات باستمراريتها المحدودة جدا في الصدور، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية لمؤسسيها لعدم تمكنهم من مواصلة الإنفاق عليها من جهة، وبسبب الظروف الأمنية التي كانت سائدة آنذاك، والمتمثلة بالإجراءات التعسفية، التي كانت تمارسها سلطات الانتداب البريطاني للحد من الحريات الصحفية من جهة أخرى.

وقد صدرت في الثلاثينيات مجموعة من الصحف والمجلات من أهمها (الجزيرة) لصاحبها ورئيس تحريرها تيسير ظبيان الذي أصدرها أولا في دمشق ثم نقلها إلى عمان، حيث صدر العدد الأول منها في عمان في 27 تشرين أول 1939، ومنذ صدورها في عمان كانت يومية ثم تحولت إلى أسبوعية، حيث تم تعطيلها في عام 1941 إثر مقال كتبه صاحبها، أعلن فيه تأييده لثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، داعيا من خلاله إلى إقامة دولة موحدة تجمع كلا من العراق والأردن وسوريا ولبنان، فاعتقلته سلطات الانتداب البريطاني في الأردن، ولم تفرج عنه إلا عقب تدخل الأمير عبدالله نفسه، وكانت الصحيفة قد نهجت خطا قوميا واستقطبت أعدادا كبيرة من الكتاب الأردنيين والفلسطينيين والسوريين، وقد تحولت في عام 1945 إلى يومية مسائية واستمرت في الصدور حتى عام 1954 بعد أن صدر منها 2293 عددا (موسى، 1989، 233).

كما صدرت خلال هذه الفترة مجلة (الحكمة) (1932 – 1933) وصحيفة (الميثاق) التي أصدرها عادل العظمة وصبحي أو غنيمة في عام 1933، وكانت تنطق باسم اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني[4] وتعبر عن رأي المعارضة الأردنية، وصحيفة (الدفاع) التي صدرت في مدينة يافا عام 1933، وانتقلت إلى القاهرة عام 1948 ثم إلى القدس مع بداية عام 1949، إلى أن توقفت عن الصدور بسبب حرب 1967، ثم عادت إلى الصدور في عمان 1969 إلى أن تم إيقافها في عام 1971، كما صدرت أيضا صحيفة (الوفاء) (1938 – 1947) و(المجلة القضائية) (1935 – 1936) (وزارة الإعلام، 15 – 16).

وتميزت صحافة الثلاثينيات بعدم الاستمرار في الصدور، وصدور أعداد قليلة من الصحيفة الواحدة، إذ إن معظم الصحف التي صدرت خلال هذه الفترة، توقفت عن الصدور في الفترة نفسها، باستثناء عدد ضئيل منها استمر حتى الأربعينيات، كما امتازت بأنها أسبوعية، وظهرت خلالها مجلات يمكن وصفها بأنها مجلات متخصصة، كمجلة الحكمة والمجلة القضائية بالإضافة إلى عدد من المجلات الأدبية.

وفي الأربعينيات شهد الأردن العديد من الأحداث والتطورات الهامة في تاريخه، كان لها أثر كبير في الفترات اللاحقة، فقد استقلت الأردن وأعلنت المملكة الأردنية الهاشمية في 25 أيار 1946، ووقعت نكبة فلسطين التي أدت إلى تهجير وتشريد عشرات الآلاف من أبناء فلسطين إلى الأردن وغيرها من الأقطار العربية الأخرى.

وصدر خلال هذه الفترة العديد من الصحف والمجلات التي كان من أبرزها (مجلة الرائد) (1945 – 1947) لصاحبها أمين أبو الشعر والتي استقطبها حزب الشعب الأردني فأصبحت ناطقة باسمه، وصحيفة (الجهاد) التي صدرت عام 1947، وكانت ناطقة باسم حزب النهضة العربية، وعملت على نشر مبادئه الهادفة إلى القضاء على جميع الحدود المصطنعة التي أنشأها

الاستعمار وتحقيق الهلال الخصيب، كخطوة أولى للوحدة العربية الشاملة، وصحيفة (النسر) (1947 – 1950) التي صدرت أول الأمر أسبوعية ثم تحولت إلى يومية، ومجلة (الجيش العربي) التي صدر العدد الأول منها في حزيران 1940 وما زالت تصدر حتى الآن عن مديرية التوجيه المعنوي في القوات المسلحة الأردنية باسم مجلة (الأقصى)، وصحيفة (الحق) التي صدرت في عام 1947 والتي تميزت بالجرأة في مواقفها ودعوتها إلى إقامة حكم نيابي ديمقراطي، كما صدرت في الأربعينيات صحيفة (البعث) (1948 – 1951) كناقطة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي، وصحيفة (النهضة) (1949 – 1950) التي كانت تنطق بلسان حزب النهضة العربية، ومجلة الميثاق (1949 – 1957) التي أصدرها شفيق ارشيدات كناطقة بلسان الحزب الوطني الاشتراكي، وصحيفة (العهد) (1947 – 1948) وصحيفة (الحرية) التي صدرت عام 1948، وصحيفة (الدفاع) التي صدرت في عام 1949، (وزارة الإعلام، 17 – 20).

وقد تميزت الصحافة الأردنية في الأربعينيات بالجرأة في معالجتها للقضايا السياسية والاجتماعية، فتبوأت الأقلام الصحفية مكانة اجتماعية مؤثرة لدورها الكبير، في توعية المواطنين بقضاياهم الوطنية والقومية، وكان للصحافة دور بارز في الحصول على الاستقلال وتحقيق مطالب الشعب، مما كشف عن صحافة وطنية كانت تقف على أهبة الاستعداد لمحاربة الاستعمار وتحمل كافة التضحيات، حيث كان لالتزام الصحافة بقضايا الوطن والمواطن صدى إيجابي جعلها مرآة انعكست عليها مجريات الأحداث ومسبباتها (وزارة الإعلام، 20)، كما أن الأحزاب السياسية[5] التي وافقت الحكومة على تأسيسها كان لها أثر على حركة الصحف والمجلات، لأن هذه الأحزاب أصدرت صحفا خاصة بها، كما أن بعض الصحف تبنت مواقف بعض الأحزاب وأصبحت تنطق باسمها.

وقد عانت هذه الصحف من القمع والكبت وتضييق الحريات، على يد الحكومات الأردنية، مما تسبب في تأخرها عن صحافة البلدان العربية الأخرى، إلا أن احتلال فلسطين من قبل الكيان الصهيوني عام (1948)، وتشريد أهلها الذين نزحت معهم صحفهم من حيفا ويافا، فأخذت تصدر من القدس وعمان، الأمر الذي ساعد على تحقيق نهضة صحافية جيدة، خطت معها الصحافة الأردنية، خطوات واسعة إلى الأمام، فأصبحت هناك صحف كبيرة الحجم، متنوعة المواضيع وتعالج مشاكل البلاد، فكثرت بذلك أبوابها، وزاد توزيعها، واتسع انتشارها، وأدخلت معها نهضة طباعية حديثة، (مروة، 346- 347) بحيث وصلت النسخ المطبوعة منها إلى حوالي (18) ألف نسخة يوميا في عام (1948)، إلا أن مصادرها الإخبارية كانت محدودة، فلم تعتمد على وكالات الأنباء إلا في نهاية الأربعينيات، على نطاق محدود (موسى، 1998، 108).

ويلاحظ على صحافة الأربعينيات أن صدورها كان متفاوتا ما بين يومية وأسبوعية، وأن البعض منها تحول من أسبوعية إلى يومية ومن يومية إلى أسبوعية، كما أننا لم نلحظ انتظاما واستمرارية في الصدور، بسبب الظروف المالية لأصحابها، والأوضاع السياسية التي شهدتها البلاد في تلك المرحلة، كما أن الحكومة لجأت خلال هذه المرحلة إلى توقيف وإغلاق عدد من الصحف لنشرها مقالات خالفت فيها قوانين تنظيم الصحف.

واستمر قانون المطبوعات العثماني ساري المفعول، خلال هذه المرحلة، رغم انتهاء الحكم العثماني في البلاد، وعمدت الحكومة إلى تشريع قوانين للنشر ومراقبة المطبوعات، كانت بمثابة تعديلات للقانون العثماني، فقد صدر خلال هذه المرحلة أربعة قوانين لتنظيم الصحافة، كانت جميعها عبارة عن تعديل لقانون المطبوعات العثماني، حيث صدرت هذه القوانين في أعوام (1927) و(1928) و(1933) و(1939)، وأعطت جميعها صلاحيات مطلقة لمراقب المطبوعات، في مراقبة مواد الصحف والمجلات قبل عملية النشر، ومصادرة المطبوعات التي تضر بالأمن الوطني (وزارة الإعلام، 15).

المرحلة الثانية (صحافة ما بعد الاستقلال)

وتتناول هذه المرحة صحافة الخمسينيات والستينيات، فقد شهدت الخمسينيات صدور عشرات من الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات وخاصة المتخصصة، كما صدرت خلالها الصحف الحزبية، التي روجت للأحزاب السياسية وأفكارها ومبادئها.

ولأن الخمسينيات شهدت أحداثا وقرارات وطنية متعددة، فقد انعكست في تأثيرها على الصحافة الأردنية، ومن أبرز هذه الأحداث وحدة الضفتين (1950) واغتيال الملك عبد الله (1951) وتنصيب الملك طلال وإعلان الدستور (1952) والمناداة بالملك حسين ملكا للأردن وتتويجه في عام (1953)، وتأسيس نقابة الصحفيين في آذار من عام (1953) ودائرة المطبوعات والنشر (1953) وصدور قانوني المطبوعات والنشر في عامي (1953) و(1955).

وعاشت البلاد خلال هذه الفترة مرحلة من الازدهار الصحفي، تمثلت في عدد الإصدارات الصحفية، وفي نوعية المضامين (شريم، 27) بحيث وصل عدد هذه الإصدارات إلى (47) صحيفة ومجلة، من أبرزها (الشعب) و(البلاد) و(الهدف) و(الأخبار) و(الطريق) و(أخبار الأسبوع) التي توقفت عام (1998)، ورسالة المعلم ومجلة الشريعة، اللتين ما زالتا تصدران حتى الآن، وغيرها من الصحف والمجلات. (وزارة الإعلام، 57 – 60).

واتصفت صحف الخمسينيات بوجود حركات فكرية متعددة، حملت الصحف شعاراتها ومواقفها نحو القضايا الوطنية والقومية (شريم، 57)، وكانت صفحاتها تتراوح ما بين (4- 6) صفحات، ويقتصر ما تنشره على الأخبار الهامة المحلية والدولية، وكان توزيعها محدودا يقتصر

على المدن الرئيسة. (موسى، 1995، 266 – 267) واعتمدت الصحف في هذه الفترة في مصادر أخبارها على وكالة الأنباء العربية[6]، وعلى رصد الإذاعات العربية والأجنبية، وعلى المعلومات التي كانت تزودها بها دائرة المطبوعات والنشر (موسى، 1989، 248).

أما الصحافة الحزبية التي صدرت في تلك الفترة، فقد كان من أبرزها (اليقظة) (1954) التي أصدرها حزب البعث العربي الاشتراكي و(الكفاح الإسلامي) (1954) التي أصدرها الإخوان المسلمون، و(الرأي) (1953) التي أصدرها القوميون العرب، و(الجبهة) (1954) التي أصدرها الحزب الشيوعي الأردني، وغيرها من الصحف الحزبية الأخرى (شريم، 57-60) التي مورست بحقها العديد من الإجراءات، واتخذت بشأنها قرارات التعطيل والتوقيف وسحب الرخص، لمعارضتها السياسة الأردنية، في العديد من القضايا الوطنية والقومية (وزارة الإعلام، 30).

فالكفاح الإسلامي (1954) تم وقفها، شأنها في ذلك معظم الصحف الحزبية، بعد أن أصدرت عددين، وعادت إلى الصدور بعد توقف دام أكثر من سنتين، ليتم تعطيلها عام (1957)، بسبب حجب الإخوان المسلمين في مجلس النواب، الثقة عن الحكومة الأردنية (أبو غنيمة، 1990، 23).

وشهد النصف الأول من الخمسينيات صدور أول قانون أردني للمطبوعات في الأول من أيلول عام (1953) وجرى عليه بعض التعديلات في عام (1955). واتصف هذان القانونان بشمول أحكامهما وصلاحياتهما، وحددا عددا من الشروط التنظيمية لمهنة الصحافة كشروط ترخيص الصحف والمجلات، والجهات المخولة بالترخيص، وشروط إلغاء التراخيص إلى الورثة، والشروط الواجب توفرها في المحرر المسؤول، والمعلومات والبيانات التي يجب أن تحتويها الصحف وجرائم المطبوعات وأصول المحاكمات، والضمانات النقدية للترخيص (وزارة الإعلام، 21 – 22).

وأعطى قانون 1953 الذي أدخلت عليه عدد من التعديلات في العقود اللاحقة الحكومة السلطة لمنح التراخيص وسحبها، إذا ما هددت المطبوعات الصحفية الوجود القومي، أو الأمن، أو إذا اعتدت على المبادئ الدستورية للمملكة، أو آذت الشعور القومي، أو أساءت إلى الآداب العامة (الكيلاني، 1988، 122 – 123).

ونتيجة لإقرار هذا القانون الذي اشترط على المحرر المسؤول أن يكون حائزا على الشهادة الجامعية، ألغت الحكومة تراخيص الصحف التي كانت تصدر آنذاك، وسمحت بإعادة صدورها، وفق هذا القانون الذي أجمعت الصحافة الأردنية على مهاجمته، نظرا لما تضمنه من مواد تهدف إلى تقييد الحريات، إلا أن هذه الصحف اضطرت إلى القبول به والرضوخ إلى أحكامه.

وصدرت في الستينيات (26) صحيفة ومجلة، من بينها خمس صحف يومية، أبرزها صحيفة (الدستور) التي صدرت عام (1967)، وما زالت تصدر حتى الآن، و(المنار) (1960) و(الصحفي) (1964) التي توقفت في أوائل التسعينيات، و(القدس) (1967)، ومجلات الأقصى والشباب والشرطة، التي ما زالت تصدر حتى الآن، وغيرها من الصحف والمجلات (وزارة الإعلام، 31-35).

ولعل الحدث الأبرز خلال عقد الستينيات يتمثل باستخدام الحكومة لصلاحياتها المستندة فيها إلى قانون 1955، وذلك عندما أعلن رئيس الوزراء وصفي التل قبل حرب 1967 سحب تراخيص جميع الصحف الأردنية التي كانت تصدر آنذاك، لأنها – كما جاء في القرار – فشلت في تحمل مسؤولياتها الوطنية والقومية وبخاصة في أوقات الأزمات، وقامت الحكومة عقب ذلك بإصدار رخص صحفية جديدة، شريطة دمج الصحف اليومية الأربعة، التي كانت تصدر في القدس في صحيفتين فقط، بدعوى تحسين مستوى الصحافة، في حين كانت الحكومة تهدف من وراء هذا الإجراء إلى تحذير هذه الصحف وتخويفها، للحصول على دعم أكبر منها للمواقف الرسمية (الكيلاني، 122 – 123).

والصحف اليومية الأربع التي كانت تصدر في القدس هي: (فلسطين والدفاع والجهاد والمنار)، فقد تم دمجها في شركتين تصدر عن كل واحدة منهما صحيفة، فكانت الأولى (الشركة الأردنية للصحافة والنشر) وصدرت عنها جريدة (الدستور) في عمان، استنادا إلى دمج جريدتي (فلسطين والمنار) والثانية شركة القدس للصحافة والنشر التي أصدرت صحيفة (القدس) في مدينة القدس عقب دمج جريدتي (الدفاع والجهاد)، ودخلت الحكومة وفق هذا الإجراء شريكا في هاتين الشركتين عن طريق المساهمة بمبلغ 25 ألف دينار في رأسمال كل شركة منهما، مما أعطاها صلاحية انتداب ممثل لها في مجلسي إدارة الشركتين الجديدتين، (موسى، 1989، 243-244) وبهذا الإجراء فقد ضمنت الحكومة تحقيق أكثر من هدف، فهي من جانب ضمنت وجود ممثل لها في مجلس إدارة كل صحيفة، وله حق التدخل في توجيه سياستها، ومن جانب آخر ضمنت انتشار الصحف بين عمان والقدس.

ويرى موسى أن الحكومة هدفت من عملية الدمج إلى الانتقال بالصحافة الأردنية من مرحلة المؤسسات الصغيرة، المحدودة الإمكانات المادية والفنية، والقليلة التأثير بين المواطنين، إلى مؤسسات كبيرة ذات إمكانات مستقرة (موسى، 244)، في حين يرى وليم روو Willian Raagh أنها كانت نتيجة لتعرض الأردن إلى انتقادات واسعة داخليا وخارجيا، وذلك لعجز الجيش الأردني عن الرد على الغارات العسكرية الإسرائيلية المتكررة عبر الحدود الأردنية، فعلى الصعيد الداخلي عبرت الصحف عن خيبة أملها من هذا العجز، أما على الصعيد الخارجي، فقد تعرض الأردن إلى

انتقادات حادة من عدد من الدول العربية، وبخاصة سوريا ومصر، لضعفه وعدم رده على الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية (الكيلاني، 128).

وتميزت هذه الفترة بأن الصحافة فيها، تحولت إلى صناعة وفن، تعتمد على الخبرة والمهارة والثقافة الواسعة، ولجوئها إلى الموضوعية في معالجة القضايا الوطنية والقومية، إلى جانب ظهور الصحافة المتخصصة في معظم المجالات الحياتية (وزارة الإعلام، 35)، وظهور الصحافة الناطقة باللغة الإنكليزية، حيث صدرت في القدس صحيفتان ناطقتان باللغة الإنجليزية هما (بالاستاين ديلي نيوز) و(جيروزالم ستار) (شريم، 68).

وباحتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية من الأردن عام (1967)، والسماح للعمل الفدائي الفلسطيني بالعمل من داخل الأراضي الأردنية، فقد دخلت البلاد مرحلة من عدم الاستقرار السياسي، التي شهدت العديد من الأزمات السياسية والعسكرية، نظرا لزيادة الغارات الإسرائيلية عبر الحدود الأردنية وزيادة الاحتكاك بين المنظمات الفلسطينية والجيش الأردني، الذي انتهى إلى تصادم عسكري مسلح في عام (1970) أدى إلى خروج الفدائيين الفلسطينيين من الأردن، فانعكست بذلك ملامح هذه الأزمات على الصحافة الأردنية. مما أدى إلى إثناء العديد من الموهوبين الأردنيين عن الدخول في مهنة الصحافة من جهة، وهجرة العشرات من الصحفيين من ذوي الخبرة للعمل في الصحافة الخليجية، الأمر الذي انعكس بدوره على مستوى الكفاءة الصحفية الأردنية بشكل عام (الكيلاني، 128).

واتسمت هذه المرحلة (ما بعد الاستقلال) التي تم خلالها صدور قوانين المطبوعات والنشر الأردنية، (1953)، (1955)، (1967)، بالتشدد في منح التراخيص الصحفية، وفرض العقوبات والغرامات، خاصة قانون (1967)، الذي كانت قرارات الحكومة بموجبه قطعية وغير قابلة للطعن، وتحول دون المقاضاة أمام المحاكم، لكن مجلس الأمة رفض هذا القانون، فأوقف العمل به عام (1968) وأعيد العمل بقانون (1955) (موسى، 1998، 138).

وتميزت صحافة هذه المرحلة، بزيادة أعداد الصحف اليومية، وزيادة صفحاتها، وارتفاع توزيعها، بحيث وصل توزيع (الدستور) في عام (1967)، إلى حوالي 35 ألف نسخة، وظهرت الصحافة الأدبية، والمجلات الصادرة عن المؤسسات والهيئات الاجتماعية، وأصدرت الصحف الملاحق المتخصصة (موسى، 1998، 137 – 139).

وتعددت المصادر الإخبارية للصحف، ساعدها في ذلك تأسيس وكالة الأنباء الأردنية في عام (1969)، فأصبحت تتلقى الأخبار منها، إلى جانب الاشتراكات التي عقدتها مع وكالات الأنباء العالمية التي زودتها بالأخبار العربية والدولية.

ويلاحظ على صحافة هذه المرحلة، أنها واصلت الصدور، لأعوام أطول مما كان عليه الحال في المرحلة السابقة، بحيث أن البعض منها ما زال مستمرا في الصدور حتى الآن، كصحيفة (الدستور) وغيرها من الصحف والمجلات.

المرحلة الثالثة: صحافة المرحلة العرفية:

وتضم هذه المرحلة صحافة السبعينيات والثمانينيات، والتي تعطلت خلالهما الحياة النيابية، وفرضت الأحكام العرفية عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية من الأردن.

وقد صدرت في السبعينيات (23) صحيفة ومجلة من أهمها صحيفة (الصباح) (1971 – 1975) وهي يومية سياسية، وصحيفة (اللواء) الأسبوعية التي أصدرها حسن التل عام (1973) وما زالت تصدر حتى الآن، ومجلة (الاثنين) الأسبوعية (1974 – 1975) ومجلة (فارس) التي صدرت في عام 1973، وهي مجلة للأطفال ما زالت تصدر حتى الآن، وصحيفة (الأخبار) اليومية (1975 – 1981) و(الجوردان تايمز) Jordan Times التي صدرت باللغة الإنجليزية عام 1975، وهي أول صحيفة يومية تصدر بالإنجليزية، وصحيفة (الشعب) اليومية (1976 – 1977)، كما صدرت خلال هذه الفترة صحيفة (الرأي) (1971) التي ما زالت تصدر حتى الآن، وصحيفة فتح (1970)، التي صدرت عن منظمة التحرير الفلسطلنية، وتم اغلاقها بنفس العام لاتخاذها مواقف معادية للحكومة الاردنية ومؤيدة للمنظمات الفلسطينية، ومجلة (الفجر الاقتصادي) التي صدرت في عام (1976)، وعدد كبير من المجلات والنشرات المتخصصة التي أصدرتها المؤسسات الحكومية والنقابات المهنية والقطاعات الأهلية، كمجلة الفنون ومجلة الصيدلي وصوت عمال الأردن ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني ورسالة الأردن وغيرها من المجلات والنشرات (وزارة الإعلام، 36 – 39).

وكانت الصحف اليومية الخمس الصادرة في السبعينيات تطبع ما مجموعه (90) ألف نسخة يوميا، حتى أيلول من عام (1977)، بالإضافة إلى ثمانية آلاف نسخة يوميا كانت تطبعها صحيفة Jordan Times، الأمر الذي يعني أن كل ألف شخص كان نصيبهم 49 نسخة يوميا، وهي نسبة جيدة في حينه قياسا للعديد من الدول النامية (شقوارة، 1978، 14).

وفي السبعينيات استمر العمل بتطبيق قانون المطبوعات لعام 1955، على الصحف والمجلات التي صدرت في أوائل هذا العقد، إلى أن صدر قانون آخر للمطبوعات في الثالث عشر من حزيران 1973، الذي استمر العمل به حتى أيار 1993.

وتميز قانون (1973) بشمولية مواده واستيعابه لكثير من الحالات والظروف المتعلقة بترخيص الصحف، وتنظيم عمل الصحافة، فقد اشترط أن لا يقل رأسمال الصحيفة اليومية عن عشرة آلاف دينار، والأسبوعية عن ثلاثة آلاف دينار، كما نصت على ذلك المادة (14) من

القانون، وحددت بعض القيود التنظيمية للمطبوعة اليومية من خلال المادة (24) التي اشترطت على صاحب المطبوعة، ألا يقل عدد المحررين في مطبوعته عن ثلاثة محررين، وأن يتعاقد مع وكالتي أنباء عالميتين على الأقل، وألا تقل عدد صفحات الجريدة عن ثماني صفحات، وأعطى لمجلس الوزراء صلاحية منح الرخصة أو عدمها أو سحبها بقرار من الوزير، كما حدد القانون الممنوعات التي لا يجوز للصحافة تجاوزها، والعقوبات المترتبة على هذه التجاوزات والمخالفات، حيث أكدت المادة (75) من هذا القانون على معاقبة كل من يرتكب مخالفة للقانون بالحبس مدة لا تتجاوز السنة، أو بغرامة لا تزيد عن مئة دينار أو بكلتا العقوبتين معا[7].

ويرى بدران أن قانون (1973) كان عائقا أمام الصحف والصحفيين، لما تضمنه من مواد يتم بموجبها سحب التراخيص، وإيقاف الصحف، وسجن المحررين، وفرض الغرامات المالية عليهم، مما يحول دون خوضهم في المسائل الجدلية، الأمر الذي يحد من الدور الوطني للصحفيين، ويقلل من نوعية أدائهم (Badran, 1988, 339) وعلى سبيل المثال فقد تم استنادا إلى هذا القانون تعطيل صحيفة (الرأي) أربع مرات، كان آخرها في عام 1981، لنشرها خبرا يشير إلى نقل مقر منظمة الوحدة الاقتصادية العربية من عمان، حيث تم تعطيلها لمدة أسبوع واحد بقرار من مجلس الوزراء، إلا أن الصحيفة وعقب عودتها للصدور هاجمت قرار تعطيلها، من خلال مقالات نشرها رئيس التحرير وكتاب الصحيفة، الذين اعتبروا القرار مجحفا بحق صحيفتهم، فما كان من الحكومة إلا أن ردت على هذه المقالات بقرار تم بموجبه سحب امتياز الصحيفة، لكن الحكومة عدلت عن قرارها فسمحت للصحيفة بالعودة إلى الصدور، بعد عشرة أيام على قرارها بسحب الترخيص (العلاونة، 1994، 20).

وقد طرأ تقدم كبير على صحافة السبعينيات التي بدأت تأخذ في هذه المرحلة سمة الصحافة المؤسسية، التي أصدرتها المؤسسات والشركات الصحفية، فهيأت لها هذه المؤسسات الإمكانات المادية والمهنية والفنية، التي أدت إلى استمرارية صدورها، معتمدة في ذلك على وسائل متطورة في إخراج الصحف وطباعتها وتوزيعها، مما ساعدها في استقطاب الأقلام في المجالات كافة للكتابة وإبداء الرأي، فتميزت لذلك باستقرارها المالي، وزيادة عدد صفحاتها، وتنوع المجالات التي تغطيها، فارتفع توزيعها، وأصبحت مطلوبة جماهيريا (موسى، 1986، 267).

وصدرت خلال الثمانينيات أكثر من (60) صحيفة ونشرة دورية (شريم، 108 114) ومن أبرز الصحف التي صدرت في هذه الفترة هي صحيفة (صوت الشعب) التي صدرت في عام 1983، ومجلة (الأفق) لصاحبيها طارق مصاروة ومريود التل، التي صدرت في آذار 1982، وأوقفت في آب من العام نفسه، ثم أعاد مصاروة إصدارها في أوائل التسعينيات، وصحيفة (شيحان) الأسبوعية التي أصدرها رياض الحروب عام 1984 وأوقفت عام 1986، فصدرت بترخيص خارجي،

واستمرت في التوزيع داخل الأردن إلى أن حصلت على امتياز جديد عقب المرحلة الديمقراطية (العلاونة، 21)، وغيرها من المجلات والنشرات المتخصصة، التي أصدرتها مؤسسات الدولة والقطاعات المهنية والأهلية المتعددة.

وأخذت ملكية الصحافة خلال هذه المرحلة وما تلاها في المرحلة الديموقراطية أحد الشكلين التاليين: (زيادات، 1997، 173).

1. ملكية مختلطة بين القطاعين العام والخاص كما هو الحال في صحيفتي (الرأي) و(الدستور)، حيث تساهم الحكومة بـ 61% من رأسمال (الرأي) و39% من رأسمال (الدستور) و85% من (صوت الشعب).
2. ملكية خاصة أي أن الصحف ملكيتها بالكامل تعود لأصحابها، كما هو الحال في كافة الصحف اليومية والأسبوعية التي صدرت بعد المرحلة الديموقراطية.

وشهدت هذه الفترة إقدام الحكومة في 1988/8/25، على حل مجالس إدارات الصحف اليومية، وتعيين مجالس إدارات ورؤساء تحرير، استنادا إلى الأحكام العرفية التي كانت سائدة آنذاك، وقد تباينت الآراء حول دوافع هذا القرار. فالحكومة ترى بأنه جاء لتعزيز دور الصحافة الأردنية وطنيا وقوميا، ودعما لرسالتها في نقل المعلومات والنقد البناء، وحرصا على أموال المستثمرين فيها، بينما أوضح رؤساء تحرير عدد من الصحف، أن الهدف منه هو إحكام القبضة على الحريات الصحفية، والتعامل مع رؤساء التحرير كأدوات ينفذون ما يملى عليهم. (العلاونة، 23).

وشكل هذا القرار ضربة للملكية الخاصة للصحف، لتقليصه ملكية أصحاب الصحف الأصليين، إلى 5% من الرأسمال الكلي لصحفهم، (موسى، 1998، 153) إلا أن ولوج البلاد للمرحلة الديموقراطية في أواخر (1989)، أدى إلى إلغاء هذا القرار في 1989/12/11، فأعيدت بموجبه مجالس الإدارات السابقة ورؤساء التحرير إلى مؤسساتهم.

وعلى الرغم من هذا الإجراء، فإن الصحافة الأردنية حققت خلال الثمانينيات انتشارا واسعا، فقد بلغ قراء الصحف اليومية الثلاث (الرأي، الدستور، صوت الشعب) في منتصف عام (1986) حوالي (650) ألف قارئ يوميا، ووصل عدد النسخ المطبوعة منها إلى حوالي (200) ألف نسخة يوميا (موسى، 1989، 256).

وقد امتازت الصحافة الأردنية في الثمانينيات بأنها كانت موالية ومؤيدة لنظام الحكم، على الرغم من أنها مملوكة لأفراد وشركات، فكانت تميل إلى عدم الهجوم على التوجهات الأساسية للسياسة الوطنية، وتتجنب الشخصيات الحكومية في المراكز العليا للدولة، فالمحررون والكتاب الصحفيون يعترفون بأن صحافتهم تؤيد سياسة الحكومة، من خلال مقالاتها وافتتاحياتها، وإن

تعرضت لنقد ممارساتها، فإن هذا النقد لا يتعدى نقص الخدمات، أو القضايا السياسية الخارجية ذات الأهمية الثانوية (الكيلاني، 114).

ويدعم بدران ما جاء به روو من أن الصحافة الأردنية صحافة موالية، فيقول في دراسة له عن الصحافة الأردنية إن الملك هو الذي يحدد السياسة العامة للحكومات الأردنية المتعاقبة، من خلال كتب التكليف السامي، التي يوجهها إلى هذه الحكومات عند تشكيلها، إلا أن هذه الحكومات تجتهد في تطبيق هذه السياسة، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الإعلامي منها، فيأتي الأداء والممارسة متفاوتا ما بين حكومة وأخرى، الأمر الذي أوصل بعض وزراء الإعلام إلى التدخل أحيانا في إبراز أخبار لا تستوجب الإبراز، وعلى حساب أخبار أخرى، أو تحديد الافتتاحيات التي تكتبها الصحف (Badran, 337) وهكذا، فإن الصحافة الأردنية يمكن أن توصف خلال هذه الفترة بأنها كانت تابعة للحكومات المتعاقبة، لأنها نشأت في ظلال هذه الحكومات، وكانت صدى للتوجهات الحكومية الرسمية لكنها تميزت باستقرارها المالي، وتقدمها وتنوع معالجتها، واتساع الخدمات التي تقدمها لتلبية احتياجات المواطنين، وإصدارها الملاحق الخاصة بالرياضة والأدب والأسرة، الأمر الذي جعلها مطلوبة جماهيريا، (موسى، 1986، 269) بينما حدد الشريف خصائصها في المرحلة العرفية بأنها كانت كمايلي: (الشريف، 1995، 12).

1. أحادية الطرح: بحيث أن رأي الحكومة فقط هو المسموح بنشره، ولا يسمح بالاقتراب مما يمكن اعتباره تشويها للموقف الرسمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وحتى الأدبية.
2. اعتبار الرأي الآخر مهما كان نوعه مؤذيا للدولة وصادرا عن نوايا خيانية وتدميرية، حتى أن الصحف نفسها أصبحت غير قادرة على استيعاب الرأي الآخر ونشره على صفحاتها.
3. اعتبار الصحافة بوقا للحكومة، تزين قراراتها، وتبرر أخطائها، وتسبح بحمدها، فإذا ما صدر قرار برفع الأسعار، وصفته الحكومة والصحافة بأنه تعديل للأسعار، كما أن وزراء الإعلام كانوا يحددون طريقة تناول الصحف للأخبار، فيبرزون بعضها، ويغرمون البعض الآخر، ويحددون موضوعات الافتتاحية وغيرها من أوجه التدخلات الحكومية.

وكما هيمنت الأحكام العرفية بظلالها على الصحافة الأردنية، فقد كان لها تأثيرها السلبي على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعانى المواطنون إرهاصات شتى، لغياب المصارحة والمكاشفة، فانتشر الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وازدادت الأوضاع الاقتصادية ترديا، ووصلت المديونية الخارجية أرقاما فلكية، مما أدى بمجموعه إلى اندلاع الأحداث التي شهدها الأردن في نيسان من عام (1989)، الأمر الذي أوصل القيادة السياسية، إلى قناعة مؤداها، أن هناك فراغا كبيرا بين المواطنين وصانع القرار، فكان الحل بإعادة الحياة الديمقراطية

للبلاد، وأجريت الانتخابات النيابية في الثامن من تشرين الثاني عام (1989)، ليدخل الأردن مرحلة جديدة في تاريخه السياسي، انعكست بدورها على الصحافة، لتشهد هي الأخرى، مرحلة جديدة من تاريخها.

المرحلة الرابعة: الصحافة الديمقراطية

دخلت الصحافة الأردنية في أواخر الثمانينيات مرحلة جديدة تعد من أهم مراحل تطورها، بسبب النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية الذي بدأته الحكومة الأردنية في أواخر عام 1989 بإجراء الانتخابات النيابية، التي تبعها صدور العديد من التشريعات، والقرارات الهادفة إلى إطلاق الحريات وإرساء قواعد الديمقراطية، فألغيت بذلك الأحكام العرفية، وصدر قانون الأحزاب (1992) وقانون المطبوعات والنشر (1993) وغيرها من القوانين والتشريعات التي من شأنها تدعيم هذه التجربة.

وقد استطاعت الصحافة الأردنية أن تسهم بشكل فاعل وملحوظ في المرحلة الديمقراطية، فهي تعيش في تقدم متسارع نحو الديمقراطية، فتنشر تحقيقات حول موضوعات حساسة، وتفسح المجال لانتقاد أداء أجهزة الدولة بشكل موضوعي ومسؤول، بحيث أصبح المواطن يعلم بالحقائق الصحيحة حول أبرز القضايا المحلية والعربية والدولية، فقد تمتعت الصحافة منذ عام 1989، بقدر كبير من الحرية في نشر المعلومات، وإمكانية تقصيها من مصادرها، كما تمتع الصحفيون وكتاب المقالات بقدر من حرية التعبير في تناول القضايا الداخلية والخارجية.

ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة، هو صدور قانون المطبوعات والنشر لعام (1993)، الذي اشتمل على مواد مستنيرة ومتقدمة في صيانة الحريات الصحفية، واعتبار القضاء هو الحكم بين الصحافة من جهة والأفراد والمؤسسات والحكومة من جهة أخرى[8] وإقرار الميثاق الوطني في حزيران من عام (1991)، والذي تضمن (12) مرتكزا في مجال الإعلام والاتصال، من شأنها ترسيخ النهج الديمقراطي وتعزيزه، انطلاقا من أن حرية الفكر والرأي والتعبير والإطلاع، حقٌ للمواطن لا يجوز الانتقاص منه أو انتهاكه، (الميثاق الوطني، 1991، 47-48).

وقد وجدت الصحافة الأردنية نفسها في التسعينيات، أمام ظروف ومستجدات عديدة، فانتقلت سياسيا من العيش، وفق ظروف عرفية وأحكام جائرة إلى مرحلة ديمقراطية، أكثر حرية وإنصافا في التعامل معها، ووجدت نفسها تكنولوجيا، أمام صناعة صحفية جديدة، في عصر الانترنت والمعلوماتيه، الأمر الذي استوجب منها تطوير أساليبها التقنية والتخاطبية.

وواكبت الصحافة الأردنية التقدم التكنولوجي الحديث في وسائل الاتصال والمعلومات، فاستفادت كثيرا من هذه التكنولوجيا المتسارعة في تقنياتها وخدماتها. ولم يتأثر انتشارها من استخدام وسائل الإعلام الأخرى لهذه التكنولوجيا، وبدأت الصحف الأردنية منذ عام 1967

تستخدم شبكة الانترنت فساهمت هذه الشبكة في ارتفاع عدد قرائها وزيادة انتشارها، كما أن غالبية الصحف وظفت الحاسبات الإلكترونية في مراحل إنتاج الصحيفة كافة، كصف الحروف للمادة التحريرية والمراجعة والتصحيح وإخراج الصفحات والتوضيب والتجهيز والطباعة.

ورافقت هذه المرحلة زيادة في عدد الإصدارات الصحفية، وتحسن إنتاجها وطباعتها وتنفيذها، وزيادة صفحاتها، وارتفاع أرقام توزيعها، وتضاعف إعلاناتها وأرباحها[9]، كما ظهرت الصحف الأسبوعية والحزبية والمستقلة والمطبوعات المتخصصة. وتزايد عدد الصحفيين من ذوي الخبرة، فارتفع عددهم حسب سجلات نقابة الصحفيين من (150) صحفيا مرخصا عام (1989) إلى (678) صحفيا في أوائل عام (2006)[10].

وصدرت خلال هذه المرحلة العديد من الصحف اليومية والأسبوعية والحزبية، فصدرت الأسواق في الحادي عشر من آذار عام (1992) كأسبوعية، تحولت في العاشر من تشرين أول عام (1993) إلى يومية، وصدرت (آخر خبر) كأسبوعية في عام (1990) تحولت إلى يومية عام (1993) وتوقفت عن الصدور لأسباب مالية عام (1994) (أبو صوفة، 1996، 135)، و(العرب اليوم) التي صدرت في 17 آيار عام (1997) و(المسائية) التي صدرت في 21 كانون أول عام (1998) وصحيفة (Arab Daily) التي صدرت في شباط من عام (1999).

كما صدر بعد عام (2000) عدد آخر من الصحف اليومية كصحيفة الديار (2004) و(الغد) التي صدرت في آب من عام (2004) و(الأنباط) (2005)، وهي الوحيدة بين الصحف اليومية الست، التي تصدر بالحجم النصفي (Tabloid Size).

وصدرت خلال هذه المرحلة أعدادٌ كبيرة من الصحف الأسبوعية من أبرزها (شيحان) التي حصلت على ترخيص جديد عام (1990)، والتي تم معاقبة رئيس تحريرها في عام (2006) لإعادة نشرها الرسوم المسيئة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، فتم شراء ترخيصها بعد هذه الحادثة من قبل أحد أعضاء مجلس النواب، ليعاد إصدارها بإدارة جديدة ورئاسة تحرير جديدة، وتبعها بعد ذلك صدور العديد من الصحف كالبلاد (1991) والسبيل (1993) والأفق (1992) والمجد (1994) وحوادث الساعة (1994) والحدث (1995) والهدف (1995) والأردن (1995) والحقيقة (1996) والصياد (1996) وعبدربه (1996) والمشرق الإعلامي (1997) والوحدة والجزيرة والمحور والاتجاه والشاهد والمرأة وغيرها من الصحف والمجلات الأسبوعية المتنوعة.

وتميزت الصحافة الأسبوعية بكثرة أعدادها، وأن المنافسة بينها على اجتذاب القارئ كانت عنيفة وصلت حد الصراع، لكن غالبيتها صحافة إثارة وتفتقد للمصداقية، ولم تستطع الحصول

على حجم مقبول من الإعلانات، باستثناء (شيحان) وعدد قليل غيرها (الفانك، 167)، كما أن محاولات البعض منها – والتي كانت متوازية مع خطوات البرلمان الجريئة، وخاصة برلمان (1989 – 1993) – في سعيها لكشف الفساد، وسوء استخدام السلطات لمكاسب شخصية، وتغطيتها المعارضة لعملية السلام والتطبيع والانتخابات النيابية (معارضة الصوت الواحد الذي أجريت بموجبه انتخابات (1993) و(1997)، كانت من الأسباب الرئيسة، التي جعلت الحكومة تشن حملة ضدها، لأنها لا تمثل وجه الأردن ولا تعكس انتماءها له (الحوارني، 1998، 37).

ويرى أبو عرجه (1996، 234-235) أن صحافة الإثارة لجأت إلى استخدام العديد من الأساليب، كالمبالغة والتهويل في طرح القضايا والمشكلات التي تعرضها، والتوسع والمبالغة في عرض أخبار الجرائم المحلية، وإثارة المعارك الصحفية، بين الشخصيات السياسية والاجتماعية الوطنية، ونشرها الصور التي تتنافى مع عادات المجتمع الأردني.

وشهدت هذه المرحلة عودة الصحف الحزبية إلى الصدور مرة ثانية منذ نهاية الخمسينيات، فمنحت الحكومة تراخيص لإصدار (19) صحيفة حزبية، إلا أن بعض الأحزاب لم تنفذ هذه التراخيص، كما أن بعض الصحف الحزبية، توقفت عن الصدور، بعد أن صدر منها أعداد قليلة، ومن الصحف الحزبية التي ما زالت تصدر صحف (الأهالي) و(الجماهير) و(البعث) وتوقفت صحف (المسيرة) و(المستقبل) و(اليقظة) و(الوطن) وغيرها من الصحف الأخرى، لضعف التمويل المادي وعدم انتشارها، وقلة توزيعها، وندرة الإعلانات المنشورة فيها (موسى، 1986، 275).

ويشير زيادات إلى أن أهم العوائق التي عانت منها الصحف الحزبية تتمثل في نقص الكوادر المدربة، فمعظم العاملين فيها هم من كوادر الأحزاب وليسوا صحفيين محترفين لهم دراية ومعرفة بمتطلبات العمل الصحفي (زيادات، 180) ويسجل على هذه الصحف محاولتها تقليد الصحف الأخرى، والسير على خطاها، وعدم إرسائها لما يمكن أن يميزها عن غيرها كصحف حزبية، لها رسالة وهدف يختلف عن غيرها من الصحف الأخرى، بحيث أن البعض منها لجأ إلى مجاراة الصحف الأسبوعية، في تناول الفضائح والجرائم بأسلوب صحافة الإثارة، ومع ذلك استمرت عاجزة عن كسب القارئ تجاهها (الفانك، 159).

ويمكن القول إن المرحلة الديمقراطية لم توصل الأردن بعد، إلى صحافة حرة وإعلام حر بما يكفي لتحقيق التوازن لصالح القوى والممارسات الديمقراطية، لأن الصحافة ما زالت تبحث عن دور مناسب مع المرحلة الديمقراطية.

ومع ذلك فإن العديد من الأخبار والمقالات ما كان لها أن تظهر في الصحافة قبل عام (1989)، فقد تعرضت الصحف الأردنية بالكشف والنقد لقضايا وطنية متعددة كالمديونية والمحسوبية وسرقات المال العام والتجاوزات في التعيينات وغيرها العديد من القضايا

والموضوعات التي أثارتها وتثيرها يوميا، الأمر الذي أدى إلى قيام الحكومة بإجراء العديد من التعديلات على قانون المطبوعات والنشر لعام (1993) لتقييد الصحافة وتحجيم دورها الوطني والقومي.

فأصدرت في العام (1997)، مشروع قانون للمطبوعات والنشر، تشدد كثيرا في منح التراخيص الصحفية وضاعف مرات عديدة من رأسمال الصحف وزاد من المحظورات والممنوعات وضاعف الغرامات والعقوبات، تلاه في عام (1998) قانون آخر منح الحكومة صلاحيات إضافية عما كانت في قانون (1997)، حيث أجمعت الفعاليات الصحفية والنقابية والسياسية على رفض هذا القانون الذي يحد من حرية الصحافة، كما أن الحكومة تقدمت في (2006) بمشروع قانون جديد لمجلس الأمة، ضاعف مرات عديدة من العقوبات والغرامات للصحفيين والتي ألغيت في القوانين التي صدرت في المرحلة الديمقراطية، الأمر الذي يمكن اعتباره انتكاسة للصحافة الأردنية في حال إقراره وتطبيقه.

وتأسيسا على كل ما سبق، فإن الصحافة الأردنية، وعلى الرغم مما اعتورها من معوقات، فإنها أصبحت قادرة أفضل من أي وقت مضى على التأثير في الرأي العام الأردني، والحصول على ثقة القارئ، الذي أقبل على قراءتها، فارتفعت أرقام توزيعها لتزيد في البعض منها عن (100) ألف نسخة يوميا.

الخلاصة والنتائج:

- شهدت الصحافة الأردنية أربع مراحل هامة في مسيرتها، كان لكل مرحلة منها سماتها وخصائصها وإصداراتها وقوانينها وحرياتها الصحفية.
- حققت الصحافة الأردنية نهضة صحفية جيدة، فأصبحت الصحف مؤسسات كبيرة لها تنظيمها وسياستها وتقاليدها وأعرافها الصحفية.
- أصبحت الصحافة الأردنية تستخدم أحدث الأجهزة التكنولوجية في جميع مراحل إنتاجها، وارتفع توزيعها، وتضاعفت أعداد صفحاتها، كما تضاعفت الإعلانات التي تنشرها.
- ساهمت مساهمة فعالة في كشف قضايا الفساد المالي والإداري في وزارات ومؤسسات الدولة والشركات العامة، كالتجاوزات المالية والسرقات من المال العام والمحسوبيات في التعيينات وغيرها.
- إن الصحافة اليومية في معظمها لا تعارض كثيرا سياسات الحكومات المتعاقبة، فيما تعارضها معظم الصحف الأسبوعية.
- شكلت الصحافة الأسبوعية إضافة جديدة للصحافة الأردنية، إلا أن غالبيتها صحافة إثارة، تنشر الجرائم وتبالغ في طرح القضايا والمشكلات المحلية.

- إن تركيز الصحافة الأردنية على القضايا المحلية، لم يؤثر على اهتمامها بالقضايا الخارجية وخاصة العربية، لأنها تحظى باهتمام القارئ الأردني.
- حدت التعديلات التي أجرتها الحكومات المتعاقبة على قوانين المطبوعات والنشر من الحريات الصحفية، لأنها جميعا منحت هذه الحكومات صلاحيات ليست في صالح الصحافة الأردنية.
- لم تحظ الصحافة الحزبية باهتمام القارئ الأردني، شأنها في ذلك شأن الأحزاب الأردنية، فتوقفت أعداد كبيرة منها، ولم يواصل الصدور منها سوى ثلاثة صحف من أصل (19) صحيفة حصلت على تراخيص قانونية.

Jordanian Press ---- Upbringing and Development (1920 - 2005)

Hatem Alawneh, *Journalism Department, Faculty of Mass Communication, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aimed to identify the process of the Jordanian press characteristics and it's development since its beginning until now. In addition to identify the reality of the press freedom, and whether the laws of the press and publications governing this freedom have contributed in advancing the Jordanian press or its fall. This will be tackled through the historical methodology which is based on tracking phenomena and to link the events together.

The results pointed out that the laws of the press and publications and it's different amendments did not contribute to raise the ceiling of freedom, but the laws oftenly expanded the prohibitions and penalties. With the return of the parliamentary life to Jordan in 1989, the Jordanian press flourished, and there was a margin of freedom not only in the field of publishing, but also in dealing with sensitive topics, the semi-governmental newspapers were trying to avoid.

The results showed that the Jordanian press played a prominent role in presenting the views of the various political forces, and helped pushing the debate about traditional ideas which were previously of taboos. In addition its role in detecting several cases of corruption and pointed the involvement of employees in different administrative positions and revealed irregularities in appointments and giving priority to personal interest on the public interest.

قدم البحث للنشر في 2008/2/5 وقبل في 2009/4/30

الهوامش:

(1) صحيفة (الحق يعلو) كان شعارها عربية ثورية، ويحررها محمد الأنسي وعبداللطيف شاكر.

(2) يشير خليل صابات إلى أن أول مطبعة دخلت الأردن كانت في عام (1922)، وكان ذلك زمن حكومة رشيد طليع الاردنية، وكانت تطبع صحيفة (الأردن) وغيرها من الصحف التي صدرت بعد ذلك التاريخ، تلاها بعد ذلك المطبعة الحكومية في عام (1925) والتي طبعت عليها صحيفة (الشرق العربي).

(3) صحيفة (الأردن) هي من أطول الصحف الأردنية عمرا، استمرت في الصدور مدى (59) عاما، إلى أن ألغت الحكومة ترخيصها في عام (1982)، لمخالفتها نصوص الفقرتين (ب) و(ج) من المادة (34) من قانون المطبوعات والنشر لعام (1973)، اللتين تلزمان الصحيفة اليومية بالتعاقد مع وكالتين للأنباء، وأن لا تقل عدد صفحاتها عن ثماني صفحات، حيث إن (الأردن) كانت متعاقدة مع وكالة أنباء واحدة، وتصدر بأربع صفحات.

(4) اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، حزب أردني تأسس في عام (1933).

(5) أدى حجب الثقة عن الحكومة الأردنية في البرلمان عام (1957)، إلى حل جميع الأحزاب السياسية، وإلغاء جميع صحفها.

(6) وكالة الأنباء العربية (و. أ. ع) وهي فرع لوكالة رويتر للأنباء، افتتحت مكتبا لها في عمان في أيار من عام (1948)، وكانت تصدر نشرتين إخباريتين يوميا، وتقوم بتوزيعها على الصحف الأردنية مجانا.

(7) للمزيد انظر قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم (33) لعام (1973).

(8) للمزيد أنظر قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم (101) لعام (1993).

(9) لقد تضاعفت أعداد الصفحات في العديد من الصحف، كالرأي التي أخذت تصل صفحاتها إلى حوالي مائة صفحة في بدايات الأسبوع، كما وصلت أرباحها إلى حوالي (12) مليون دينار في عام (2005). المؤسسة الصحفية الاردنية، النشرة الاعلامية، 2006.

(10)سجلات نقابة الصحفيين الأردنيين التي حصل عليها الباحث بتاريخ 2006/2/6.

(11)سجلات دائرة المطبوعات والنشر التي حصل عليها الباحث بتاريخ 2006/1/12.

المصادر والمراجع:

أبو صوفة، محمد. (1996). **الصحافة في الأردن (1920 – 1996)**، عمان مكتبة المحتسب.

أبو عرجة، تيسير. (1996). الصحافة الأردنية المعاصرة، دراسة في نشأتها وتطورها، **مجلة البصائر**، المجلد (1)، العدد (1)، عمان، جامعة البنات الأردنية،.

أبو غنيمةً، زياد. (1990). **دراسة وثائقية في صحيفة الكفاح الإسلامي**، عمان، دار الفرقان.

الإعلام. (1980). **وزارة الصحافة الأردنية – نشأتها وتطورها**، بيروت، الدار العربية للموسوعات.

حماد، نعيم. (1992). **تطور الصحافة اليومية الأردنية**، رسالة ماجتسير غير منشورة، كلية الإعلام جامعة القاهرة،.

الحوراني، هاني وآخرون. (1998). **الإعلام وحرية الصحافة في الأردن**، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.

دائرة المطبوعات والنشر. (1977). **دائرة المطبوعات والنشر في خمسين عاما**، عمان، الشركة العربية اللطباعة والنشر.

روو، وليم. (1988). **الصحافة العربية**، ترجمة موسى الكيلاني، عمان، مركز الكتب الأردني.

الزيادات، عادل. (1997). العلاقة بين صحافة الأحزاب والتشريعات والقوانين في الأردن (1989 – 1995)، **أبحاث اليرموك**، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني (أ)، جامعة اليرموك.

الشريف، نبيل. (1995). **المعارضة في الإعلام المقروء في: حواتمة**، جورج محررا، دور الإعلام في الديمقراطية، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية.

شريم، أميمة. (1984). **الصحافة الأردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات والنشر 1920 – 1983**، عمان، جمعية المطابع التعاونية.

شقوارة، يحيى. (1978). **الإعلام والتنمية الوطنية**، عمان، منشورات الجمعية العلمية الملكية.

عبدالكريم، محمد الغريب. (1987). **البحث العلمي – التصميم والمنهج والإجراءات**، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.

عبيدات، شفيق. (1983). **الصحافة في شرق الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت.

العرموطي، مازن. (1985). **سياسات الاتصال في الأردن**، باريس، اليونسكو.

العرموطي، مازن، والزيادات، عادل. (1989). البيئة القانونية للصحافة في المملكة الأردنية الهاشمية، **مجلة دراسات**، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، الجامعة الأردنية.

العلاونة، حاتم سليم. (1994). **حرب الخليج في الصحافة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام.

علاونة، حاتم سليم. (2000). **خصائص الصحافة الأردنية اليومية في التسعينيات**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب.

الفانك، فهد. (1996). **الصحافة والحرية المسؤولة**، عمان، المؤسسة الصحفية الأردنية، الرأي.

الفهد، ياسر. (1981). **عالم الصحافة العربية والأجنبية**، دمشق، بدون دار نشر.

قنديلجي، عامر. (1993). **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

محمد سعيد، أبو طالب. (1990). **علم مناهج البحث**، الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر.

مروة، أديب. (1961). **الصحافة العربية نشأتها وتطورها**، بيروت، دار مكتبة الحياة.

موسى، عصام. (1998). **تطور الصحافة الأردنية (1920 – 1997) عمان**، منشورات لجنة تاريخ الأردن.

الموسى، سليمان. (1959). الصحافة الأردنية في أربعين عاما، **مجلة رسالة الأردن**، العدد السادس، تشرين الأول.

موسى، عصام. (1986). **المدخل في الاتصال الجماهيري**، اربد، مكتبة الكتاني للنشر.

موسى، عصام. (1988). خصائص الصحافة الأردنية ممثلة بصحيفة الرأي، **أبحاث اليرموك**، المجلد الرابع، العدد (1)، جامعة اليرموك.

موسى، عصام. (1989). الصحافة الأردنية – دراسة نقدية لتطورها وقوانينها (1920 – 1988)، **أبحاث اليرموك**، المجلد الخامس، العدد (1)، جامعة اليرموك.

موسى، عصام. (1991). الصحافة في قوانين المطبوعات والنشر الأردنية (1953 – 1989)، **أبحاث اليرموك**، المجلد السابع، العدد الثاني، جامعة اليرموك.

موسى، عصام. (1995). **المدخل في الاتصال الجماهيري**، الطبعة الثالثة، اربد، مكتبة الكتاني للنشر.

الميثاق الوطني الأردني لعام 1991.

نجادات، علي عقلة. (2000). **العوامل المؤثرة في تحديد الاتجاهات الإخراجية في الصحف الأردنية اليومية خلال التسعينات**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

Ayish, M.A., Al–Sarayrah, M. N. and Rifai, Z.O. (1994). *Jordan in "Massmedia in Middle East"*. PP. 126- 143, eds. Y. R. Kamalipour, and H. Mowlana Green Wood Press, Westport, Connecticut, London.

Badran, A.B. (1988). Press Government Relation in Jordan: Acase Study, *Journalism Quarterly Summer*.